مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

يونوميا الألفية وجهود الحد من الفساد
(Eunomia)

عماد صلاح الشيخ داود

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

يونوميا الألفية وجهود الحد من الفساد (Eunomia)

عماد صلاح الشيخ داود *

توطئة:

في البداية، تحدّثنا مصادر الفلسفة السياسية والفكر السياسي القديم عن معرفة أهل العصور القديمة أنواعاً متقدمة من أساليب إدارة الحكم بالمشاركة وإنفاذ القانون، ففي الحضارة البابلية وثّقت الدراسات إلى وجود المجالس التمثيلية التي كانت تدير الدولة بالتعاهد مع العاهل وهي مقسمة إلى مجالس للمحاربين ومجالس للشيوخ ولديها عديداً من الصلاحيات المهمة والقدرة على التشريع ومراقبة إنفاذ القانون، إلا أنَّ الأزمات التي مرَّت بها الحضارات والصراعات المتتابعة حالت دون استمرار المشاركة، وأسهمت في تخويل العاهل مزيداً من الصلاحيات بما حوله؛ ليكون صاحب السلطة العامة، والصلاحيات الواسعة[1].

كما تشير الدراسات الفرعونية إلى وجود نصوص توثّق لصور الممارسات الديمقراطية آنذاك مثل ملحمة (إيزيس، وأوزيريس)، ووصايا الملك تحتمس الثالث لوزيره: بمراعاة الفقير، فضلاً عن بردية الفلاح الفصيح: التي سجلت كيف أنَّ فلاحاً يسيراً سُرِقَ حماره، فكتب إلى الحاكم شاكياً: (اختلَّ نظام العدالة)[2].

على ضفة أخرى تُشير أساطير أتيكا عند الإغريق إلى أهمية حكم القانون والوقوف بحزم ضد ما يعاكسه من انحراف وفوضى حينما يأتي ذكر آلهة (التشريع، والقانون، والنظام الجيد، والازدهار الربيعي الأخضر) المعروفة باليونوميا (Eunomia)، وآلهة الفوضى المعروفة بالدسنوميا (Dys-nomia) (الموصفة على نحو جلي في نصوص سولون (Solon) الأدبية التي حذَّر الناس فيها من عواقب الفوضى؛ ونصحهم وحثَّهم على العمل، عبر أدبياته التي تمثِّل أداة حنكته السياسية حين جسَّد الفضيلة اليونانية الأساسية للاعتدال، ووضع حدٍّ لأسوأ شرور الفقر في أتيكا، وزوَّد مواطنيه بدستور متوازن وقانون إنساني بات كمسلة للنزاهة تستنير بها الأجيال بعد أن علَّقها على الألواح الخشبية الدوارة لـ(100) عام؛ لتجنُّب الاضطرار إلى الدفاع عنها، وشرحها شرحاً كبيراً لكي يطوِّر

1. https://2u.pw/KOIjB
2. https://2u.pw/uoQYN

* أستاذ السياسات العامة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

الناس القانون بأيديهم.

وفي عالم اليوم وبعد الخراب الذي شهدته الدنيا وتصاعد وتيرة، وصور الفساد بأنماطه المختلفة، لا سيَّما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، والتطبيق الفج للعولمة أضحت الحاجة ملحة إلى يونوميا جديدة (Eunomia) تجيد التعامل مع عالم الرقمنة الذي تصاعدت فيه وتيرة التدهور والفساد بذات القدر الذي يسر أمور الحياة.

- **في المصطلح وتطوره:**

كما أسلفنا عرف مصطلح (Eunomia) لأول مرة في أدبيات الإغريق في القرن السابع قبل الميلاد على أنَّه الولاء للقانون الإلهي؛ ليصبح لاحقاً بمعنى الحق الإلهي لحكم الملوك في دولة المدينة الديموقراطية (مثل أثينا). ما حمل المشرع والشاعر ورجل الدولة (Solon) على توصيف تلك الإلهة بالنص الآتي:

« الدسنوميا (Dysnomia) ((الفوضى) تجلب الشرور التي لا تعد ولا تحصى للمدينة.

لكن يونوميا (Eunomia) تجلب النظام، وتجعل كل شيء مناسباً عن طريق تكبيل المنحرف بالقيود، وتجانس كل الأشياء الخشنة، ووقف الجشع، وتقويم الأحكام المعوجة، وتهدئة أعمال الغطرسة، وإيقاف غضب الفتنة القاسية ... فتحت سيطرة يونوميا (Eunomia) كل الأشياء على ما يرام، والحصافة تسود الشؤون الإنسانية..»

ولذا، عدَّ سولون(Eunomia) قضية مدنية ترجمتها تشريعاته المعروفة (بدستور سولون) حين زواج بينها والقدرات الاقتصادية للبلاد، وكذلك النظام الضريبي الناجح لتمويل السياسات. يزاد على ذلك قيامه بمساواة الطبقات الدنيا للطبقات العليا في حق الاختيار لهيئة من خمسة آلاف مُحلف تتألف منهم أنواع المحاكم المصنفة للنظر في جميع القضايا ما عدا قضايا الخيانة والقتل. كما يحسب لسولون الإسهامات في تطوير القانون عن طريق عرض المنازعات على القضاة، وتركهم يجتهدون لتطوير نصوص بعض التشريعات التي أوردها وكان فيها شيئاً من الغموض. ويحسب إليه أيضاً (التزاماً بمبدأ المدنية) جرَّاء عدم الادعاء بأنَّ التشريعات قد أُنْزِلَت عليه من قبل الآلهة.

وبانتقاله من التبني الأول للمصطلح في القرن السابع قبل الميلاد إلى عهد القديس فوتيوس[3]* في القرن التاسع الميلادي تطور المصطلح ليصبح عهد مبادئ للسلطة والعدالة في البقاع المسيحية آنذاك بالاستناد إلى مفهوم ضارب في القدم للحكم الصالح المرتكز على خمس ركائز أساسية مترابطة حدَّدها البطريرك كما يوضِّحها المرتسم رقم (1) في أدناه:

المرتسم رقم (1)

التي إذا ما تفككت أواصر ارتباطها بحجج تغليب شأن الحرية، أو أهداف ثانوية أخرى، سيكون الحصاد أشبه بحصاد (اليعاقبة) المتمثل بثلاثية (الدم، والرعب، والنزاع اللانهائي) طبقاً لرأي القدِّيس فوتيوس[4].

أمَّا في عالم اليوم وبعد ما شهده العالم من خراب في أعقاب النتائج الكارثية للحرب العالمية الثانية، وما أعقبتها من سنوات عجاف إبَّان الحرب الباردة التي أفضت نهايتها إلى تغوُّل الأحادية القطبية ونظامها الرأسمالي والإفرازات السلبية لظاهرة العولمة التي سعت لتنميط البشر وَفْقاً لمعايير

3*. القديس فوتيوس المعترف بطريرك القسطنطينية (820-891).

4. https://2u.pw/UiwKe

القوى الرأسمالية الغربية؛ ورغبتها العارمة للسيطرة على الدول الضعيفة، وتآكل سيادتها الداخلية، ما أفضى إلى استشراء صور الجريمة المنظمة، التي تنطوي من ضمن ما تنطوي عليه من جرائم مختلفة على كل صور جريمة الفساد، وعواقبها المؤذية، وحمل الأمم المتحدة على إصدار اتفاقيتين دوليتين: الأولى، لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب قرار الجمعية العامة55/25)) المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، والثانية، هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب قرار الجمعية العامة (58/4) المؤرخ في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2000. كما أضحت الجهود الساعية لتمجيد الديموقراطية وَفْقاً إلى متضمنات العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية؛ وصنوه للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنحى مجدداً نحو توسيع مدى المصطلح وزيادة ركائزه التي تبلورت في القرن التاسع الميلادي في مسعًى معاصرٍ لبلورة يونوميا (Eunomia) الألفية المتزامن الإعلان عنها مع صدور أهداف الألفية للتنمية المستدامة (MDGs) وَفْقاً لما حثَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان[5]* الخطى لتطويره إبَّان العام 2000، وأصدرته كمبادئ أساسية للديموقراطية في العام 2002 مكوَّنة من عشر ركائز جديدة كما في المرتسم رقم (2) في أدناه[6]:

المرتسم رقم (2)

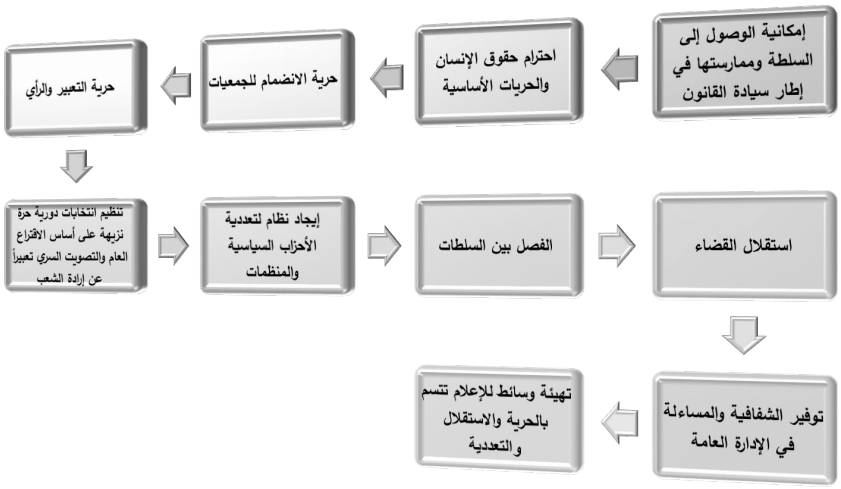

5*. لجنة حقوق الإنسان السابقة / تعرف الآن مجلس حقوق الإنسان منذ العام 2006.

6. https://2u.pw/kMyHJ

يتضح من المرتسم في أعلاه أنَّ الاهتمام بمسار يونوميا الألفية(Eunomia) يُعدُّ بمنزلة الرمز لتذكير أنصار الديمقراطية بأنَّ نظامهم الانتخابي الثمين لا يمكن أن يوجد في أشكاله القديمة أو الحديثة من دون انتصار حكم القانون والمجتمع المنظم جيداً، وبأنَّ الحياد عن ركائز ذلك الرمز التي تطورت منذ القرن السابع قبل الميلاد حتى اليوم لن تكون إلا نتيجة غير مشرفة لزيجة غير شرعية بين الفوضى والخطاب الديمقراطي الزائف تنتهي باقتناص الدولة وتمدُّد الجريمة المنظمة، وصور الفساد في المجتمعات جميعها حتى تتروض المجتمعات للتعايش مع الانحراف، وعد ذلك من المسلمات في حياتها.

- **الانحراف المعاصر وممارسات تحدي يونوميا (Eunomia) الألفية:**

منذ تسعينيات القرن الماضي وانهيار جدار برلين بدأت موجة من تحوُّل النظم السياسية من صورتها المطلقة باتجاه التعددية والمشاركة في إدارة الحكم على نحو سريع غير تدرجي، ويفتقد لكثير ممَّا جاء في مبادئ الديموقراطية التي أقرتها الأمم المتحدة إبان العام 2002 والمشار إليها في المرتسم رقم 2، ما أفضى إلى مزيد من الجراحات والتراجع لتسود حالة الفوضى أو ما يطلق عليه اصطلاحاً الدسنوميا Dysnomia)).

ففي يوغسلافيا السابقة لم يخلِّفِ التحوُّل المذكور إلا الحرب الأهلية، والاستئثار بالسلطة وجرائم الإبادة الجماعية والفساد المستشري في عموم البلاد لينتهي الأمر بإحالة مليوزوفيتش إلى المحكمة الجنائية الدولية[7]، أمَّا في ماينمار فلم يكن المشهد إلا أسوأ من ذلك بكثير فالنظام الذي يدعي أنَّه ديموقراطي، وتولَّى إدارة الحكم عبر الانتخابات، ويحظى بمساندة الأمم المتحدة لم يكن إلا نظاماً إقصائياً سمح بارتكاب الفظائع إزاء أقلية الرهوينجا المسلمة؛ ليزداد الأمر سوءاً للجميع في ذلك البلد بعد الانقلاب العسكري الذي أنهى ذلك النظام، وأعاد مسار التحول الديموقراطي الأعرج إلى نقطة الصفر، ممَّا أدَّى إلى إصدار قرار الإدانة المرقَّم (A/75/L.85/Rev.1) بتاريخ 24 حزيران 2021 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة[8].

وما دول الربيع العربي التي تبنت التحول الديموقراطي بعد ثورة الياسمين في تونس 2010 عن الفوضى والفساد والاستئثار بالسلطة ببعيد، فتونس متعثرة المسار، وليبيا منقسمة على نفسها، واليمن تصارع للخروج من الأزمات، ومصر عليها كثير من المؤشرات الدولية في ملف حقوق الإنسان[9].

7. https://news.un.org/ar/story/2004/11/30212
8. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N21/153/20/PDF/N2115320.pdf?OpenElement
9. https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2022

أمَّا النظم التي أجبرتها الإدارة الأميركية على التحول إلى التعددية بنظام الصدمة عبر القوة العسكرية والاحتلال المباشر كالعراق وأفغانستان؛ لم تفلح هي الأخرى في بلوغ اليونوميا(Eunomia) واستمرت في دائرة الدسنوميا Dysnomia)) على مدى العقدين الماضيين. فطبقاً لمؤشرات الشفافية الدولية (Ti) المعروف بـcpi)) للعام 2021 ما زال العراق يحتل المرتبة (157) من بين (180) دولة من دول العالم، وتبلغ درجته (23 من 100)، وكذلك تأتي أفغانستان في ذيل القائمة لتحل المرتبة (174) من بين (180) دولة وتبلغ درجتها (16 من 100) درجة على المؤشِّر نفسه[10]. ما يفسِّر الاختلال الكبير في برنامج نشر الديموقراطية الأميركي العولمي الذي يصفه الدكتور جيمس لونغ (James D Long) الأستاذ المشارك في جامعة واشنطن عن طريق تجربته الشخصية في مراقبة الانتخابات الأفغانية التي أفضت إلى تولي حامد كرازي السلطة، على أنَّه برنامج لتحول مشوب بالتزييف الانتخابي[11]* لافتقاده للمؤسسات القوية والبيانات الصريحة بما يكفي لإجراء انتخابات نزيهة تسمح بتشكيل حكومة ديمقراطية تمنح المواطنين القدرة على توظيف السياسيين، أو عزلهم. إذ كانت المراكز الانتخابية الأفغانية على حد قوله تعج بالفاسدين وصناديق الاقتراع تغص بالأوراق قبل افتتاح المراكز للمقترعين بنصف ساعة، وحينما يحاجج المراقب الدولي مديري المراكز الانتخابية الأفغان في ذلك كانوا يؤكِّدون أنَّ الصناديق جاهزة للاقتراع ليكون الموضوع برمته أشبه بالنكتة[12]. ما يسوق الدليل على أنَّ دعوات التحول الديموقراطي التي نجم عنها كثير من الانفتاح والحرية كالكتابة على (الفيسبوك، وتويتر) وعمل القنوات الشخصية على (اليوتيوب)، والانتشار الواسع لوسائل الإعلام جاءت معاقة، وتفتقد إلى الركائز الأربع الباقية المنصوص عليها في المرتسم رقم (1) التي تُعدُّ أساس عمل الديمقراطيات الراسخة والمتطورة تدرجاً ما دعا أحد رؤساء الحكومات العرب إلى القول ((لدينا كثير من الحرية والقليل القليل من الديموقراطية)) في معرض توصيفه للتحول الديموقراطي السريع في دول تفتقد للبنية التحتية لذلك التحول[13]، وهي حقيقة دامغة لا يمكن التغاضي عنها جرَّاء عدم المبالاة لدور العوامل الاقتصادية—الاجتماعية في بناء المجتمعات وتطورها على الصعد جميعها؛ للاحتكام الجاد والعملاني إلى صندوق الاقتراع الذي يسمح بحسم تنازع السلطة، والإيمان بالمعارضة، والوعي الشعبي بضرورة الاندماج في ظل التحول الديمقراطي، وقوة المجتمع المدني والصحافة الحرة غير المنحازة أو الانقسامية؛ لإيقاف الفساد المتكاثر

10. https://www.transparency.org/en/countries/afghanistan?redirected=1

11* .لأنَّ الانتخابات تُعدُّ حجر الزاوية في النظم السياسية الديموقراطية.

12. https://www.polisci.washington.edu/people/james-d-long

13. https://2u.pw/gPCAh

في البيئة السيئة للدسنوميا Dysnomia) (التي رافقت التحول المذكور، وتعاني من مشكلات يصعب حصرها ويتضمن المرتسم التالي الأخطر منها:

المرتسم رقم (3)

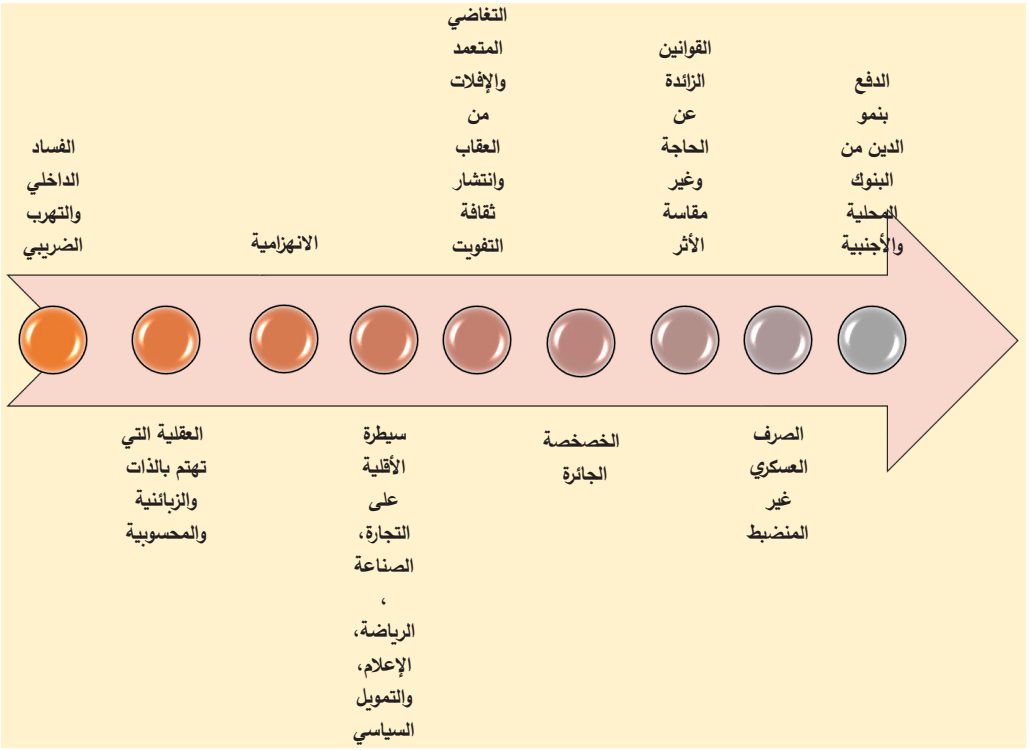

وفي موقف كهذا تتوقف البوصلة عن تحديد الاتجاهات، ويهرب أصحاب النفوذ إلى بيئات أخرى استثمروا فيها أموال فسادهم، وتزدهر تجارة جوازات السفر بحجة الاستثمار ضمن ما يعرف ببرنامج الجنسية الثانية، ولا يبقى أمام السلطات الفاشلة إلا اللجوء إلى وصفة المؤسسات المالية الدولية المفضية إلى عدم استدامة الديون والبرامج، وارتفاع وتيرة البطالة جرَّاء التدابير التقشفية التي تفرضها، فضلاً عن خفض الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات العامة، وضعف الاستثمار الأجنبي الناجح والحقيقي (لا يأتي إلا رأس المال المغامر الشريك في جرائم الفساد، أو أصحاب اليافطات الوهمية)، وهجرة رأس المال الوطني الساعي لتوطين التكنولوجيا، وفرار أصحاب العقول والقدرات الأكاديمية عالية الجودة، وتفاقم أعداد حملة الشهادات من غير المؤهلين في

مجال اختصاصهم، وتصاعد نسب تعاطي المخدرات، والانحراف الاجتماعي، ونوبات الاكتئاب، والانتحار، والعودة إلى النظم الأسرية، وروابط الدم؛ لتحقيق الحماية التي تعجز مؤسسة الدولة عن حمايتها جرَّاء فجوة عدم المساواة، ليزاد عليها كلها الفقر الذي يضرب الأطفال والشباب دون سن (18) عاماً الذي يُعدُّ من أخطر أنواع الفقر المهدد للتنمية. هنا تموت كل الآمال في تحقيق يونوميا (Eunomia) الألفية، وكل خطط تنجيز أهداف التنمية المستدامة لتسود حالة الفوضى للدسنوميا Dysnomia) (التي لم يتبدل مفهومها منذ القرن السابع قبل الميلاد حتى اليوم؛ لأنَّها تعني الدخول في برنامج واحد (هو الفساد مقابل الموت).

- **يونوميا (Eunomia) الألفية ومسرب الخلاص:**

بعد أن استعرضنا تحديات يونوميا الألفية والاختلالات التي تعوق تقدمها، لا بدَّ من البحث سريعاً عن نقط الخلاص على الخريطة بطريقة مشابهة لما يفعله نظام التموضع العالمي (GPS)؛ لاتباع المسار الصحيح عبر نظام ملاحة ذكي قادر على توفير المعلومات عن المواقع والأوقات في الظروف الجوية، وفي أي مكان على الأرض؛ لبلوغ المرام وَفْقاً لجملة من الملاحظات توجز بالآتي:

- الملاحظة الأولى: وتكمن في إعادة المؤسسات الساعية للعمل تحت مظلة ركائز يونوميا الألفية –المذكورة آنفاً– النظر في القوانين النافذة بعد ما وصل الحال من وراء تنفيذها إلى حالة من التراجع وتقويض الأهداف المعلنة لبناء مجتمع التنمية المستدامة، ذلك لأنَّ الإصرار على تنفيذ القوانين نفسها، والمشاريع نفسها، والطرائق نفسها، تتبع الفساد وتعدد مؤسسات النزاهة سيأخذ الأمور إلى منحى لا يمكن وصفه إلا بالتخريب المنظم.

- الملاحظة الثانية: حينما يكون مستوى الأجور تحت متطلبات الحياة اليومية، والقرارات الاقتصادية والمالية تضغط على الضعفاء دون الأقوياء، فذلك يعني أنَّ آلهة الفساد تضغط على الجمهور لتحقيق مآربها، فالأمن والكرامة لا يمكن تحقيقهما على معدة خاوية ومعادلة العدالة والفقر لا تكون ذات مخرجات إيجابية متوازنة إلا إذا عمل على حلها أهل الحصافة والنزاهة.

- الملاحظة الثالثة :في عصر الرقمنة والتطور المعرفي عُرِضَت للتداول المتاح للجميع تطبيقات الشراء الإلكتروني، وحجز الفنادق إلكترونياً، وحجز سيارات الأجرة إلكترونياً، وتطبيقات أخرى لا يمكن حصرها، تتضمن مستويات للتقييم تمكن صاحب الهاتف الذكي الحكم على الأشياء من مؤشرات تلك المستويات. لكنَّنا نجد أنَّ مثل تلك التطبيقات يختفي عنها التقييم الحقيقي حينما

يتعلَّق الأمر بالمؤسسات الرسمية، وشركات الدفع المالي، ودوائر صرف المستمسكات الرسمية، ومشاريع البناء، والمستشفيات، ومحطات تعبئة الوقود، ودوائر البريد، حتى يثبت بالدليل القاطع لدى المواطن عدم جدوى الحديث عن خدمات الحكومة الإلكترونية؛ لأنَّها حتى إن أُعْلِنَت للمواطن فإنَّها محكومة ببيروقراطية الفساد، وحينما تغييب البيانات، ويصعب إجراء المقارنات، إذ يجد الجمهور نفسه أمام مشاريع إرواء بِلا ماء، ومحطات كهرباء بِلا وقود، ومؤسسات مالية تبتكر اقتناص حصائل الناس لتسد العجز إزاء ما هدر من فساد، وتبرم عقوداً تحت مظلة الاستفادة من خدمات القطاع الخاص (غير المنضبط) يستنزف موارد الدولة، ويأكل حقوق الجمهور، فضلاً عن مطارات بِلا مدارج، ومجمعات سكنية باعت للناس الهواء، وأجهزة غير صالحة لفرز نتائج الانتخابات، وإعلانات للمنتج الوطني الذي يدرك الجميع بأنَّه غير موجود. وحينما يصل الأمر إلى هذا الحال يحتاج الوضع إلى إرادة سياسية حقيقية؛ وعملية تشاركية نزيهة لضبط دقة بيانات أجهزة قياس الحالة الصحية، والتحاليل المخبرية؛ لإنقاذ ذلك المريض الذي بات في غرفة الإنعاش، والبيانات الحكومية التقديرية غير الدقيقة تتحدث عن تعافيه التام، وهو يصارع الموت.

- الملاحظة الرابعة: عن طريق النجاحات المتحققة في التجربة الدولية يحتاج السعي لإعمال أهداف التنمية المستدامة والتطبيق الناجز لركائز يونوميا الألفية (Eunomia) في البيئات التي يستشري فيها الفساد إلى التفكير بخلق (جزر النزاهة) ذات المؤسسات الملتزمة، والقوانين اليسيرة، والخدمة المفتوحة، والمحكومة بآليات المساءلة والشفافية الحقيقية في البقاع النموذجية المحددة التي تمتلك التفويض؛ لتطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد (UNCAC) ومتضمنات الإستراتيجيات الوطنية الصادرة بموجبها يشرف على تطبيقها ملاكات متخصصة في مضمار الحد من الفساد تُوكل إليهم مهام تمكين الملاكات العاملة فيها على أساليب الأداء الجيد، وحوكمة العمل؛ لتحقيق أعلى قدر من نزاهة تلك البقاع على أمل أن تكبر الجزيرة لتكون قارة.

في خاتمة المطاف، لا بدَّ من القول إنَّ محاولة الكتابة في موضوع اليونوميا (Eunomia) أشبه بالإبحار في المحيطات البعيدة بقارب من البردي لما للموضوع من سعة، ومساهمات عقول، وأقلام تستحق الإجلال.